عدم النظير عند انتفاء الدليل

د . حسين صالح محمد الدبوسجامعة المرقب

الحمد لله رب العالمين حفظ اللغة العربية وكرّمها حين نزل بها كلامه المبين ، والصلاة والسلام على خير خلق الله وإمام المرسلين أفصح من نطق بالضاد ودرّة الإسلام والمسلمين – صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

أمّا بعد

فاللغة العربية رحبة غزيرة ، ألفاظها وتراكيبها أعجزت الفصحاء حين نزل بها كلام رب العالمين ، اجتهد العلماء لتقعيد قواعدها لكنها أبت أن تحاصر فلم يجدوا بُدًّا في إخراج ما لم يتفق مع قواعدهم بقولهم : (ضرورة، شاذ ، قليل ، عدم النظير ، مهمل ... ألخ) .

اعتمد العلماء في تدوين اللغة العربية على (السّماع والقياس) فسمعوا من قبائل مشهورة بالفصاحة مثل: (قيس ، تميم ، أُسد) وغيرها ممن لم يتم اختلاطهم بالأعاجم ، واتّبعوا صلب كلام العرب ، وما هو الأكثر منه كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه وقاسوا عليه ، وما لم يكثر من كلامهم نظروا إليه فإن لم يعارض قياسهم أجروا عليه القياس مثل النسب إلى (فَعُولَة فَعِلِيّ) لم يسمع على هذا الوزن إلا (شَنُوءَة شَنَئِيّ) ، وما عارض قياسهم وقفوا عنده .

في هذا البحث حاولت أن أسلّط الضوء على إحدى هذه المصطلحات وهو (عدم النظير) في باب النحو والصرف لأبيِّن المقصود بهذا التعبير ، والفرق بينه وبين (الشاذ ، والنادر ، والقليل ، والمهمل) ومسميات هذا المصطلح ، وبعض المواضع التي برز فيها من خلال آراء بعض العلماء في بعض المسائل النحوية والصرفيّة ، وما قيل للردّ عليها .

المقصود بعدم النظير :

النظير لغة : المناظر ، والمثل ، والمساوي ، فلان منقطع النظير : منفرد في بابه ، جمع : نظراء [1].

اصطلاحًا : "ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعنى: أنه واحد لم يرد به سماع"[2]. وهو : " النفي لعدم وجود دليل على الإثبات "[3] .

والشاذ هو : "ما كان مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . وهو على نوعين : شاذ مقبول، وشاذ مردود . فالشاذ المقبول هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء ، أما الشاذ المردود : فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء" [4] .

والنادر : "ما قلّ وجوده وإن لم يخالف القياس" [5] وهو أقلّ من القليل .

والقليل : ما كان وجوده معدودًا .

والمهمل : " ما لم تضعه العرب ، ولم يدل على معنى "[6] .

من خلال التعريفات السابقة تبيّن أن لكل مصطلح دلالة مع تقارب ما بين النادر وعدم النظير .

مصطلح (النظير ، وعدمه) من المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه ، فقد استخدامه ابن جني في الخصائص مفرداً (النظير) في أكثر من خمسة عشر موضعا ، وجمعاً (نظائر) في أكثر من ثلاثين موضعًا ، في حين أفردبابًا كاملاً بعنوان (عدم النظير) .

---

1 – المعجم الوسيط (ن . ظ . ر) : 2 / 932 .

2 – أصول النحو : 1 / 199 .

3 – المعجم المفصّل في علم الصرف : 301 .

4 – التعريفات للجرجاني : 1 / 164 .

5 – التعريفات : 1 / 307 .

6 – شرح الدرّة اليتيمة : 1 / 11 .

أكثر النحويون من الاحتكام للنظائر ، وردهم ما لا نظير له وتعددت أقوالهم ، من بينها قولهم : "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له" . وقولهم: "ما لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية يكون فاسدًا" . وقولهم: "الحمل على ما له نظير –وإن قل وخرج عن القياس– أولى من قول لا نظير له" . وقولهم: "إذا أدى القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واقتراح الذهاب إليه"[1].

لكن ابن جني قال : " أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير "[2] ، وقال : " إذا قام الدليل لم يلزم التنظير "[3] . ورأى أن النظير للأنس به .

هذا المصطلح له أساليب متعددة تدلّ عليه من بينها : (عدم النظير ، لا نظير له ، منقطع النظير، ليس له نظير ، فقد النظير ، لم يسمع من العرب، ليس في كلام العرب ، لم يثبت في كلام العرب ، عدم البناء) .

- **بعض المواضع التي برز فيها مصطلح (عدم النظير) :**

برز مصطلح عدم النظير في العديد من الآراء التي خالف فيها أصحابها الجمهور ، وهي متنوعة سواء

كانت صرفية أو نحوية ، فيما يلي بيان لبعض المسائل التي ترجمت هذه الآراء ، والردود التي واجهتها :

1 - عدم النظير في الوزن والصرفي:

كرّر العلماء العديد من الكلمات التي لا نظير لها في العربية بسبب الوزن، ورأى آخرون أنها لها نظائر ولكنها قليلة ، فيما يلي نموذج لما ذكر :

(إبِل) على وزن (فِعِل) حيث ذكر إمام النحاة (سيبويه) أن هذا الوزن لا نظير له حين قال " جاء من الأسماء اسم واحد على (فِعِلٍ) لم

1 - أصول النحو : 1 / 302 .
2 - الخصائص : 1 / 198 .
3 - الخصائص : 1 / 203 .

نجد مثله وهو (إبلٌ)[1]. وقال: "ويكون فعلاً في الاسم نحو: (إبِلٍ) وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره . واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فِعل) ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام (فِعِل)[2] .

وذكر في موضع آخر– وكأنه ردّ على تساؤل كثرة باب (فُعُل) – بضمتين – والضمة أثقل من الكسرة، وقلة باب (فِعِل) – قائلاً : " واعلم أنه قد قيل الشيء في كلامهم وغيره أثقل منه كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون" [3] .

أما المبرّد فقد أثبت نظيرا آخرًا لـ (إبِل) وهو (إطِل)[4] حين قال : " فأما (فِعِل) فلم يأت منه إلا القليل، قالوا : (إبِل وآبَال ، وإطِل وآطَال) " [5] .

وأكّد ابن عصفور على ما ذكره سيبويه من أن (فِعِل) لم يأت منه إلا (إبِل) ، وحكى لغير سيبويه أن له نظائر ، وذكر (إبِد)[6] ، وعلّق على من أضاف (إطِل) بأنه لا حجة فيه ، وإنما كسرت الطاء إتباعًا للهمز ضرورة لا يوجد في غير الشعر واستدلّ بقول امرئ القيس من الطويل :

لَهُ إطِلاَ ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ .. وإرْخَاءُ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ [7] .

---

1 – الكتاب : 3 / 574 .
2 – الكتاب : 4 / 244 .
3 – الكتاب : 4 / 430 .
4 – الإطِل : الخاصرة . الصحاح (أ . ط . ل) : 4 / 1623 .
5 – المقتضب : 3 / 326 .
6 – أتان إبِد : حمار توحش . الصحاح (إ . ب . د) : 2 / 439 .
7 – البيت من الطويل ، من معلقة إمرئ القيس في ديوانه : 21 ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : 1 / 42 ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري: 1 / 89 ، والمعجم المفصل في شواهد العربية : 6 / 530 . ينظر الممتع في التصريف: 1/ 53.

ابن جني روى ما قيل : إن لها نظائر في الأسماء والصفات مثل : (إِبِل وإِطِل) وفي الصفات (بِلِز وإِتِن) ..." [1] .

قال ابن الحاجب : " ونحو (إِبِل وبِلِز) ولا ثالث لهما " [2] وفي موضع آخر ذكر ما أضافه السيرافي على هذا الوزن وهو : (الحِبِر ، الإِطِل ، الإِبِط ، الإِقِط ، إِبِد)" [3] .

أضاف الأشموني على ما ذكر من هذه الأوزان : (مِشِط ، حبِك ، دِبِس ، عِبِل ، حِلِج) [4] .

مما سبق نرى أن هذا الوزن على أكثر الآراء ليس منقطع النظير ولكنه قليل ، بدليل وجود ألفاظ في كلام العرب على هذا الوزن .

2 – عدم النظير بأصالة أو زيادة بعض الأحرف :

عدم النظير من الأدلة التي اعتمد عليها العلماء في معرفة الحرف الزائد من الأصلي . مثل :

---

1 – ينظر المنصف : 1 / 18 .

الإتن : الأتان الحمارة – أجلكم الله – . الصحاح : (أ . ت . ن) : 5 / 2067 .

امرأة بلز : ضخمة . الصحاح (ب . ل . ز) : 1 / 865 .

2 – شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 39 ، 42 ، 44 .

3 – شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 45 . 46 .

الحِبْر : حبرت أسنانه : اصفرّت . أساس البلاغة (ح . ب . ر) : 1 / 164 .

الإقِط : واحدة الأقط : أقطة ، وهو يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل. العين (أ . ق . ط) : 5 / 194 .

4 – شرح الأشموني : 4 / 44 ، 45 .

حِبِك : طرائق . أساس البلاغة (ح . ب . ك) : 1 / 149 .

دِبِس : الدِّبِس ما يسيل من الرُّطب . الصحاح (د . ب . س) : 3 / 926 .

عِبِل : افتقر . الصحاح (ع . ي . ل) : 5 / 1779 .

حِلِج : لم أجد معناه بالكسر وإنما ورد بالفتح مع السكون (لَحْج) وهو : اسم موضع . معجم البلدان : 5 / 14 .

أ – زيادة الواو والتاء ، مثل : (عِزْوِيت) [1] على وزن (فِعْوِيل) حكم سيبويه بزيادة التاء معللاً بعدم وجود هذا الوزن في كلام العرب ، فعلى هذا يكون الوزن (فِعْلِيت) [2] .

وافق ابن جني سيبويه في أن الواو والتاء زائدتان ؛ لأن أصالة التاء تقتضي أن يكون الوزن لا نظير له، وهذا لم يقم عليه دليل ؛ لذا حملت على الزيادة فكان الوزن (فعليت) من (عزويت) وله نظائر ، مثل : (عِفْرِيت ، ونِفْرِيت ، وكِبْرِيت) [3] .

قال الزمخشري : "إن الواو لا تزاد أولاً ، وما عدا ذلك تكون زائدة" ، واستثني (عِزْوِيت) [4] .

أضاف ابن السرّاج أن (عزويت) لا تكون على (فعليل) ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربع[5].

وزاد الأشموني أنه لا يجوز أن تكون (عِزْوِيت) على وزن (فِعْوِيت) ؛ لأن الكلمة تصير بغير لام[6].

ب – زيادة الهمز والنون ، مثل (أُنْدُلُس) على وزن (انْفُعُل) فالهمز والنون زائدتان ، وهو وزن لا نظير له ، ولا يجوز أن يكون على وزن (فَعْلَّل) بأصالة النون والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الخمس لا يكون فيها مثل هذا الوزن [1] .

---

1 – اسم موضع ، وقيل : هو القصير . معجم البلدان : 4 / 119 .

2 – ينظر الكتاب : 4 / 316 .

3 – ينظر الخصائص : 1 / 130 ، 1 / 277 .

النّفريت : نِفْريت : فِعْليت من النُّفور. يمكن أن يكون أرادوا شديدَ النُّفور ، ويمكن أن يكونوا أرادوا شديد التَّنْفير لغيره. المخصص : 4 / 220 .

4 – ينظر المفصل : 1 / 502 .

5 – الأصول في النحو : 3 / 242 .

6 – ينظر شرح الأشموني : 4 / 61 .

علّل أبو العلاء عدم أصالة الهمزة بقوله : " إن ادّعى مدّعٍ أنها على وزن (فَيْعَلُل) فقد خرج عن حكم التصريف ؛ لأن الهمزة إن كان بعدها ثلاثة أحرف من الأصول لم تكن إلا زائدة "[2].

3 – عدم النظير في الترخيم :

أمثلة عدم النظير في الترخيم عديدة ، منها :

(قِمّطْر)[3] رأى الفرّاء أن ترخيم (قمطر) يكون بحذف الحرفين الأخيرين فتصبح (ياقمَ) ، "واستدلّ بأنّه إذا قال: (يا قِمَطْ) – بسكون الطّاء – لزِم عدمُ النّظير؛ إذْ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره حرف صحيح ساكن"[4] .

يمكن الإجابة على تعليل الفراء بجواز إبقائه على صورته ؛ لأن الترخيم عارض ، ويمكن تحريكه على لغة من لا ينتظر [5] .

ترخيم هذه الكلمة موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين ، البصريون عند الترخيم يحذفون الحرف الأخير ويبقى ما قبله ساكنًا (يا قِمَطْ) ، واحتجوا بقولهم : " الإجماع على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم أو فتح أو كسر ، لينوى بها تمام الاسم وهذا المعنى موجود بالساكن كما هو موجود بالمتحرك . والكوفيون يحذفون الحرفين الأخيرين فتصبح (يَا قِمَ) واحتجوا بقولهم : إن حذف الحرف الأخير وبقي ما قبله حرفًا صحيحًا ساكنًا لأدّى إلى مشابهة الحروف والأسماء المبنية مثل : همزة الاستفهام ، وأسماء الشرط .

---

1 – ينظر الخصائص : 1 / 199 .

2 – أصول النحو : 1 / 303 .

3 – القِمَطْر : ما يصان فيه الكتب . الصحاح (ق . م . ط . ر) : 2 / 797 .

4 – اللمحة في شرح الملحة : 2 / 636 .

5 – ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري : 1 / 459 .

وحجة الكوفيين غير دقيقة ؛ إذ لو صح ما ذهبوا إليه لوجب حذف الحرف المكسور لئلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم .[1]

لنتبيّن هذه الآراء لا بد من الوقوف على شروط ترخيم الاسم بحذف حرفين – عند الجمهور ، وهي :

أ – ألا يكون الاسم مختومًا بالتاء .

ب – أن يكون ما قبل آخره حرف لين .

ج – أن يكون ما قبل آخره حرفًا ساكنًا .

د – أن يكون ما قبل آخره حرفًا زائدًا .

هـ – أن يكون ما قبل آخره رابعًا فصاعدًا .

و – أن يكون ما قبل آخره قبله حركة مجانسة [2].

4 – عدم النظير في نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها :

من الكلمات التي نقلت حركة همزتها إلى ما قبلها (رِدْءٌ) فقد تعددت لغات العرب في هذه الكلمة على النحو الآتي :

جواز نقل حركة الهمزة إلى الدال وإن أدّى إلى صيغة (فِعُل) – بكسر الفاء وضم العين – وهذه الصيغة لم تثبت في الأسماء (عدم النظير) ، لأن نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله له شروط ، هي : أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير متعذر ، ولا يكون في تحريكه ثقلاً ، وألا تكون الحركة المنقولة فتحة ، وألاّ يؤدّي النقل إلى عدم النظير .

استثنى العلماء من الشروط السابقة المهموز – وإن أدّى لعدم النظير – لاستثقال الهمزة إن سكّن ما قبلها؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها [3] .

---

1 – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 279 .

2 – ينظر توضيح المقاصد والمسالك : 3 / 1139 .

3 – ينظر أوضح المسالك : 3 / 1480 ، 4 / 347 ، وشرح التصريح : 2 / 677.

بعض أهل تميم يفرّون من النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع حركة العين بحركة الفاء ، وآخرون يتبعون ويبدلون فيقولون : (هذا ردِيّ). أما الحجازيون فقد حذفوا الهمزة ووقفوا على حامل حركتها (هذا ردِ)[1].

5 – عدم النظير في صيغة منتهى الجموع :

صيغ منتهى الجموع ما كانت على وزن (مَفَاعِل ، ومَفَاعِيل) وملحقاتهما ؛ لذا منع من الصرف لفظ (سَرَاوِيل) وإن لم يكن على الوزن المذكور؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على وزن (فَعَاوِيل) ، لكنه يشبهه في كونه بعد واوه حرفان وقبلهما ساكن ، ويعبر عن هذا الجمع بقولهم : (لا نظير له في الآحاد)[2] .

قال سيبويه : " وأما سراويل فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجرُّ، إلَّا أنَّ سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل، ولم يكن له نظير في الأسماء "[3].

رأى الجزولي أنّ عدم النظير في الآحاد سبب من أسباب العلمية [4] .

6 – عدم النظير في عامل الرفع في الفعل المضارع المسبوق بالسين وسوف :

رأى بعض العلماء أنّ رافع الفعل المضارع هو : السين وسوف . ردّ هذا الرأي المازني بقوله : إن ذلك يؤدِّي إلى عدم النظير ، فليس في العربية عامل في الفعل تدخل عليه اللام ، واستشهد على دخول اللام بقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾[5] .

7 – عدم النظير في إعراب الأسماء الستة :

---

1 – ينظر شرح التصريح : 2 / 627 .
2 – ينظر أسرار العربية : 1 / 273 ، 274 .
3 – الكتاب : 3 / 229 .
4 – شرح الرضي على الكافية : 1 / 150 .
5 – الضحى : 5 .

وردت في إعراب الأسماء الستة آراء متعددة أهمّها : ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، فالبصريون قالوا: إنها معربة من مكان واحد والألف والواو والياء حروف إعراب ، واستدلّوا بأن الإعراب دخل الكلام للفصل وإزالة اللبس وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، وهذا له نظير في كلام العرب . أمّا الكوفيون فرأوا أنها معربة من مكانين (الحركات والحروف) واستدلّوا بتغير الحركات والحروف حالة الإعراب .

ردّ ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله : " لا نظير له ، فليس في كلام العرب معرب له إعرابان [1] .

8 – عدم النظير في إعراب اسم لا النافية للجنس :

ذهب الزّجاج والسيرافي إلى أن اسم (لا النافية للجنس) فتحته فتحة إعراب ، وحذف التنوين تخفيفًا ، ولشبهه بالمركّب .

ردّ هذا الرأي (ابن مالك) ؛ لأنه لا نظير له في كلام العرب ، فحذف التنوين من الأسماء المتمكنة يكون في (منع الصرف ، أو دخول الألف واللام ، أو الإضافة ، أو كونه علمًا موصوفًا بابن مضافًا إلى علم ، أو لملاقاة ساكن ، أو لوقف ، أو لبناء) واسم الجنس ليس مما ذكر [2] .

9 – عدم النظير في اجتماع عاملين على معمول واحد :

رأى الفرّاء أن العامل في (زَيْدٌ) من قولنا : (قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ) كلا الفعلين (قام ، وقعد) لاستواء كلٍّ

منهما في طلب المرفوع . إلاّ أن (أبا حيّان) ردّ هذا الرأي لعدم وجود نظائر له في كلام العرب ، فلا يجتمع عاملان على معمول واحد إلاّ في التقدير نحو : (لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ) ؛ لأنّ العوامل كالمؤثرات [3] .

10 – عدم النظير في الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية :

---

1 – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 24 – 27 .

2 – ينظر شرح التسهيل : 2 / 58 .

3 – الأصول في النحو : 1 / 307 .

روى الفرّاء أن (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها ، وهذا لا نظير له في كلام العرب ، فليس هناك حرف يرفع ولا ينصب . وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر وهذا لا نظير له أيضًا لعدم وجود حرف في العربية يستلزم بعده إضمار فعل رافع [1] . الاسم الذي بعد (لولا) تعيّن أن يكون مبتدأ ؛ لأن أيّ اسم مرفوع يحتمل الابتداء وغيره ، لكن المبتدأ أصل المرفوعات .

11 – عدم النظير في أصالة الألف من كلمة (كلتا) :

ذكر سيبويه أن التاء من كلمة (كلتا) بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت من (بنت ، وأخت) والألف

للتأنيث على وزن (فِعْلَى) [2] .

وذهب الجَرمي إلى أن لام الكلمة هي الألف مثل (كِلا) ، والتاء للتأنيث . وهذا لا نظير له في كلام العرب ، فليس من الأسماء وزن (فِعْتلى) ، والتاء لا تكون حشوًا في كلمة [3] .

12 – عدم النظير في إعراب ضمير الفصل :

رأى البصريون أن ضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب ؛ لأنه أتي للفصل بين النعت والخبر إذا كان

الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" . ورأى الكوفيون أن ضمير الفصل حكمه حكم ما قبله من حيث الإعراب ؛ لأنه توكيد لما قبله .

أبطل ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله: " المكنّى لا يكون تأكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يصار إليه "[1] .

---

1 – ينظر شرح التسهيل : 1 / 283 .

2 – ينظر الكتاب : 1 / 364 .

3 – ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 161 .

13 – عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا :

رأى البصريون أن العامل هو فعل مقدّر ، أو اسم مشتقّ مقدّر عند بعضهم (زَيْدٌ أَمَامَك) استقرّ ، أو مستقِرٌّ . ورأى الكوفيون أنّ الظرف ينتصب على الخلاف [2] .

خالف أبو العبّاس (أحمد بن يحيى ثعلب) الكوفيين بقوله : " أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدّر " رُدّ هذا الرأي ؛ لأنه لا نظير له في العربية ، فالفعل المحذوف غير المقدّر في حكم المعدوم لفظًا وتقديرًا لا يكون عاملاً [3].

هذه نماذج لكلمات عُدم فيها النظير على حسب آراء أصحابها – وإن تمّ الردّ عليها – وفي كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه المزيد من هذه الكلمات لمن أراد الاطّلاع .

نـتـائـج الـبـحث :

المسائل التي ذكرت في هذا البحث تُبْرز لنا (مدى مطابقة مصطلح عدم النظير لما ذكره العلماء) فالمسألة الأولى مثلاً عرضت آراء العلماء وتبيّن أن كلمة (إِبِل) على وزن (فِعِل) لها نظائر في الأسماء مثل (إِطِل ، وإِبِد) وفي الصفات مثل : (بِلِز ، وإِتِن) ، والرأي أن يطلق عليه مصطلح قليل .

آراء العلماء الواردة في المسائل التي انفرد بها بعضهم ، والردود عليها تبيّن ضعف ما ذهب إليه هؤلاء لعدم الدليل ، ومخالفة النظير .

---

1 – الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 499 ، 500 .

2 – لمعرفة أدلّة البصريين والكوفيين حول ما ذهبوا إليه ، ورد ابن الأنباري ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (29) ص / 1 / 225 .

3 – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 227 .

أغلب هذه المسائل ميدان خلاف بين البصريين والكوفيين ، وبين علماء المدرسة نفسها مثل الأخفش حينما خالف المدرسة البصرية ، والفرّاء حينما خالف المدرسة الكوفية .

الحكم على بعض الكلمات بأنها لا نظير لها محل نظر ، لاشتراط ذلك بالإلمام بجميع جوانب اللغة واستقرائها حتى يتمّ الحكم بذلك ، الأولى الحكم على مثل هذه الكلمات بالندرة ، أو الشذوذ .

المصادر والمراجع :

- أسرار العربية ، لأبي البركات ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنبا ري كمال الدين ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل 1995 م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ، عبد الحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري كمال الدين ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد بإشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، 1998 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1979م
- التبيين عن مذاهب النحويين ،لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى 1986م
- التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى 2008م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت .

- شرح الأشموني ، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة: الأولى 1998م
- شرح التسهيل ، لأبي عبد الله ، محمد بن عبد الله ،ابن مالك الطائي الجياني، ، جمال الدين ، تحقيق : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى 1990م .
- شرح التصريح ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى 2000 م .
- شرح الدرّة اليتيمة ، لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس 1978 م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة: الخامسة .
- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش ، ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، 2001 م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت 1975 م .
- شرح القصائد العشر ، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا ، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها إدارة الطباعة المنيرية 1352 هـ .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة 1987 م .
- كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت .
- اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى 2004م .
- ليس في كلام العرب ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة 1979م .

- معجم البلدان ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمويّ الرّومي البغدادي شهاب الدين، دار صادر – بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1996م.
- المعجم المفصّل في علم الصرف ، لراجي الأسمر ، دار الكتب العلميّة 1997 م .
- المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار ، دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية .
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تحقيق : علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت الطبعة الأولى 1993 .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، ، المعروف بالمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت .
- الممتع الكبير في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان ، الطبعة: الأولى 1996 م .
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى 1954م .